

Distr.: General
25 November 2019



Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات حكومي، اسمحو لي بدايةً الإشارة إلى بيان الإدانة الذي أصدرته وزارة الخارجية في الجمهورية اليمنية يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بشأن قيام النظام الإيراني بالاعتراف بممثل ميليشيا الحوثي سفيراً للجمهورية اليمنية في طهران وتسليمه المقار الدبلوماسية للجمهورية اليمنية وممتلكاتها ومحفوظاتها في طهران.

لقد قطعت الجمهورية اليمنية علاقتها الدبلوماسية مع إيران بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وطالبت النظام الإيراني، بموجب مذكرة وزارة الخارجية رقم ٤٥٦/٤٠٥٧/١ بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بمراجعة أحكام المادة ٤٥ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ وحماية مقر البعثة الدبلوماسية للجمهورية اليمنية بطهران وأموالها ومحفوظاتها.

وبقيام النظام في إيران باستلام أوراق اعتماد ممثل الحوثيين كسفير لديها بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ وتسليمه مقر البعثة اليمنية وتمكين ميليشيا انقلابية من التصرف باسم دولة عضو في الأمم المتحدة، فإنه بذلك يؤكد سوء نواياه تجاه اليمن، ويشكل هذا التصرف انتهاكا لقواعد القانون الدولي، وإخلالا بالتزامات إيران الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) الصادر تحت الفصل السابع والذي يدعو - ضمن جملة أمور - ”كل الأطراف والدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشريعة رئيس اليمن“، ويعيد التأكيد في فقرته الحادية عشرة على ”مبدأ حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية والالتزامات المنوطة بالحكومات المضيفة، بما في ذلك بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية من أي اقتحام أو ضرر، ومنع أي إخلال بسلام هذه البعثات أو نيل من كرامتها“.

وترى حكومة بلادي أن الدفاع عن قواعد القانون الدولي مهمة جماعية يجب أن تضطلع بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن هذا السلوك الإيراني يهدف لإحداث سابقة خطيرة في العلاقات الدولية مما يستدعي مواجهته من قبل مجلس الأمن حفاظا على القواعد المنظمة للعلاقات الدولية.



وفي هذا الإطار تدعو حكومة بلادي مجلس الأمن إلى إدانة هذا السلوك المخل، لمنع أي محاولة من أي دولة مارقة لترسيخ أي سابقة للإخلال بقواعد القانون الدولي.

وختاماً تؤكد حكومة بلادي أن أي ممارسات تتم باسم سفارة الجمهورية اليمنية في طهران بعد تاريخ قطع العلاقات الدبلوماسية تعتبر باطلة ولا أثر قانوني لها وغير ملزمة.

وأرجو ممتناً تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله علي فضل السعدي

السفير

المندوب الدائم